



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أنظر الصحيفة الأخيرة لجميع التعليقات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(السنة الثالثة والثمانون)

يوم السبت ٢٦ محرم سنة ١٣٣١ - ٤ يناير سنة ١٩١٣

(نمرة الجريدة ٢)

ارادات سنوية - اوامر عالية - قرارات

يكون رئيس مجلس النظار بمقتضى وظيفته رئيسا لمجلس الادارة
ويكون ناظر الاشغال العمومية والمستشار المال عضوين فيه أيضا بمقتضى
وظيفتهما

المادة الثالثة

تلغى المادة السابعة من القانون المذكور نمرة ٢٥ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥
ويكون تعيين المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتلفرافات الاميرية
بمقتضى أمر عال

المادة الرابعة

يشكل مجلس التأديب المخصوص لاستخدام مصلحة السكك الحديدية
والتلفرافات الاميرية من المدير العام لهذه المصلحة رئيسا ومن مستشار خديوى
ومن النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية
وفي حالة غياب المدير العام أو تغذره حضوره فيحل محله في رئاسة المجلس
المخصوص أحد وكلاء النظارات يعينه رئيس مجلس النظار

المادة الخامسة

على رئيس مجلس النظار وعلى ناظر الاشغال العمومية تنفيذ هذا القانون
الذى يعمل به من أول يناير سنة ١٩١٣

صدر بمرأى عاهدين في ٢٢ محرم سنة ١٣٣١ (٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل مري

مرفق بهذا العدد ملحق

قانون نمرة ٤٠ لسنة ١٩١٢

قانون بفصل مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات الاميرية من نظارة
الاشغال العمومية والحاقها برئاسة مجلس النظار

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع
مصالح الحكومة على النظارات

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بتغيير
نظام مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات الاميرية

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار وموافقة رأى مجلس النظار
امرنا بما هو آت

لسادة الاولى

تسوس مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات الاميرية من نظارة الاشغال
عمومية وتلحق برئاسة مجلس النظار وبناء على ذلك تنتقل الى رئيس مجلس
النظار جميع الحقوق والاختصاصات المنوالة لناظر الاشغال العمومية فيما يتعلق
بهذه المصلحة ومستندمها

المادة الثانية

تعدل الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٥
المشار اليه على الوجه الآتى :